

تواصل تنظيم الأسرة مع الخصوبة في المعطى الديموغرافي الليبي

د. محمد مصباح الشريف

كلية الآداب / جامعة طرابلس

تمهيد :

يعد برنامج تنظيم الأسرة من أهم العوامل المؤثرة في انخفاض معدلات الخصوبة ونقص به تحديد فعالية لإنجاب الأطفال بصورة منظمة على فترات متباعدة دون إجبار وعن اقتناع الزوجين مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، كما يتضمن معنى التحديد عدم ترك ولادة الأطفال عرضة للصدفة، فتنظيم الأسرة هو أحد مؤشرات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وهو يخضع للزيادة السكانية غير المخططة في العصر الحديث وهو يمثل بدوره دفعة غير مباشرة لعجلة التنمية الاجتماعية، فقد استشعرت العديد من الحكومات خطورة الزيادة السكانية غير المخططة وعليه يعد تنظيم الأسرة الأسلوب الأمثل للحد من معدلات المواليد المرتفعة في الدولة.

ويرتبط مفهوم تنظيم الأسرة بمفهوم ضبط النسل ومفهوم تخطيط الأسرة، على الرغم من الاختلاف الكبير بين هذه المفاهيم الأمر الذي غاب عن ذهن الكثيرين فأدى إلى الخلط بينهما⁽¹⁾. يستخدم اصطلاح "تنظيم الأسرة" لوصف عدد من الأنشطة المتعلقة بتحديد الإنجاب والتحكم في توقيت الحمل وعلاج العقم ونقص الخصوبة وقد يستخدم لتمكين الأفراد من التخطيط لمستقبل أسرهم من حيث عدد الأولاد المرغوب وتوقيت الإنجاب لكل طفل منذ بدء التفكير في تكوين هذه الأسر.

والمفهوم الغالب لتنظيم الأسرة في ظل البرامج الرامية إلى تخفيض معدلات المواليد يتضمن عدة عمليات متداخلة تشمل إتاحة فرصة كاملة للفرد بالمعلومات والتعليم والخدمات، للتحكم في حجم أسرته، وتوقيت إنجابها للأطفال، كما يجب تبصير الفرد بالظروف والملابسات التي تحكم أن يكون اختياره بحجم أسرته في حدود معينة⁽²⁾.

من هنا فإن مفهوم تنظيم الأسرة ينطوي على مضامين اجتماعية، تتمثل في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال، وتحديد الأدوار الاجتماعية، وتوزيع المسؤوليات، وتحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة (الأبناء والآباء أو بين الزوجين) والعمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية، وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك الوظائف وتنظيم الأسرة طريقة معروفة منذ القدم في التقاليد العربية، وعرفت هذه الطريقة "بالعزل" وهي طريقة يبيحها الدين الإسلامي باتفاق عام من قبل علماء المسلمين، وهو جائز بإذن الزوجة وموافقتها، إذا دعت إليه الحاجة وفي الصحيح عن جابر قال " كنا نعزل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبلغ ذلك نبي الله - صلى الله عليه وسلم -

¹ - علي عبدالرازق جليبي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 4-1992، ص223.

² - علي عبد الرزاق جليبي، المرجع السابق ص224.

فلم ينهنا"، وفي حكم العزل استعمال الموانع الحديثة للحمل استعمالاً مؤقتاً، كل ذلك جائز إذا كان باتفاق الزوجين لحاجة تدعو إليه، ولا يحدث منه ضرر لأحدهما⁽²⁾.

إن تقدير انعكاسات التزايد السريع على الموارد المتاحة وعلى نجاعة المخططات التنموية في معظم الدول النامية جعل الاهتمام بتنظيم الأسرة قضية أساسية تركز عليها السياسات السكانية المدمجة ضمن الإستراتيجيات التنموية لهذه البلدان، فبتنظيم الأسرة تتحدد اتجاهات الخصوبة، ويتم التحكم في توجيه معدلات النمو السكاني، وبها يتحسن المستوى الصحي للأم والطفل، وتتناقص حالات الزواج المبكر، واقتحام المرأة لسوق العمل وارتفاع مستواها التعليمي ويزداد تطلع الأسرة إلى تحقيق حياة أفضل.

تحديد موضوع البحث وإشكالياته :

يتركز موضوع هذه الورقة حول تواصل تنظيم الأسرة مع الخصوبة وانعكاساتها على معدلات النمو الديموغرافي في المجتمع الليبي الذي يشهد انخفاضاً كبيراً في معدلات النمو الديموغرافي حسب ما تشير إليه نتائج التعدادات النهائية للسكان التي أجريت في نطاق المجتمع الليبي من سن 1973 إلى 2006 الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق حيث انخفضت معدلات النمو الديموغرافي من (4.21%) في تعداد 1984 إلى (2.8%) في تعداد 1995 لتصل إلى (1.83%) في تعداد 2006⁽¹⁾³.

وقد شهد معدل المواليد الخام انخفاضاً جوهرياً بداية من منتصف الثمانينيات وتابعت كذلك معدلات الخصوبة انخفاضها خلال هذه الفترة المذكورة من (48) مولود لكل ألف امرأة في منتصف الثمانينيات إلى (31.8) مولود لكل ألف امرأة في الفترة من سنة 1985 إلى سنة 1990 ووصلت انخفاضها لتصل إلى (23.02) مولود خلال الفترة من 2000 - 2005⁽²⁾⁴.

ويعد هذا الانخفاض الملحوظ في معدلات النمو والخصوبة كأحد أهم المتغيرات التي تثير القلق على المستقبل السكاني في ليبيا خاصة، وأن دول الجوار ونظرية زحف السكان من البلدان الأكبر حجماً والأعلى في معدل النمو قد بدأت في التزايد، لأنها تعاني مشاكل تدفع سكانها إلى الهجرة والتسلل إلى ليبيا بطرق غير مشروعة، وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تهدد الأمن والسلم الاجتماعي في ليبيا ودول الجوار.

أهمية موضوع البحث :

تأتي أهمية هذا البحث باتجاه الفهم المعمق لأهم متغير ديموغرافي يتواصل مع مؤشرات النمو الكمي والكيفي للسكان ويؤسس لاتخاذ قرارات وتبني سياسات داعمة لتحسين نوعية السكان من جهة

2- الصادق عبد الرحمن الغرياني، الأسرة أحكام وأدلة، دار ومكتبة بن حمودة للنشر والتوزيع، زليتن، الطبعة السادسة، 2007، ص 141 .

3- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعدادات السكانية 1973-1984-1995-2006 .

4- حسين فرج رهيظ، التطور الديموغرافي والاقتصادي الليبي، مركز الدراسات والبحوث، طرابلس، 2005، ص 40 .

والتصدي بكفاءة لأي تهديد يمس الأمن الديموغرافي في المجتمع الليبي، خاصة أن المجتمع الليبي أصبح يشهد انخفاضاً ملحوظاً في معدلات النمو والخصوبة .

من خلال اتباع أسلوب تنظيم الأسرة وتحديد النسل، وهذا ما يثير القلق على المستقبل السكاني في ليبيا خاصة من قبل دول الجوار الأكبر حجماً والأعلى في معدل النمو الديموغرافي والتي تعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والأمنية الأمر الذي جعلها تدفع بسكانها إلى الهجرة إلى ليبيا عبر الطرق غير المشروعة وما يترتب على ذلك من مشاكل تهدد الأمن والسلم الاجتماعي في ليبيا، الأمر الذي يتطلب من المسؤولين وواضعي الاستراتيجيات التصدي لها من خلال وضع الخطط والبرامج الأمنية الكفيلة بحماية المجتمع من مظاهر الجريمة المنظمة والعبارة للحدود ومن انتشار الأمراض المعدية ومنع المخالفات والممارسات السلبية بشأنهم وعلى الأخص مسألة استغلال العمالة المهاجرة في تهديد الأمن الوطني .

كما أنها تعوض نقصاً مرجعياً ملحوظاً في التحليل العلمي المعمق لتحديات تنظيم الأسرة وتدفع باتجاه تأسيس قاعدة مرجعية داعمة للمهتمين بشؤون الأسرة والسكان في اتخاذ القرارات الأكثر جدوى وفاعلية، إضافة إلى أنها تحدد المشاكل والسلبيات التي تواجه تنظيم الأسرة، وآليات تفاديها من أجل المحافظة على الوضع المرغوب في معدلات النمو الديموغرافي الذي أصبح يشهد انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة .

التساؤلات الرئيسية للبحث :

نحاول في هذا البحث الإجابة عن جملة من التساؤلات الرئيسية التي تمكن من خلال ما تعززه من إجابات التعرف على ظاهرة تنظيم الأسرة، وتأثيرها على معدلات الخصوبة وأسبابها في المجتمع الليبي وهي :

في أي اتجاه تسير ظاهرة تنظيم الأسرة في المجتمع الليبي ؟

ما أهم التغيرات التي طرأت على ظاهرة تنظيم الأسرة وتحديد النسل ؟

ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والدينية والتربوية التي تؤثر في استخدام موانع الحمل ؟

إلى أي مدى يؤثر استخدام موانع الحمل في معدلات الخصوبة .

ما هي الخيارات الداعمة لاتجاهات النمو الديموغرافي ؟

المقاربات المنهجية للبحث :

ينطلق هذا البحث من تطبيق جملة من المناهج والأدوات البحثية الداعمة للمصادقية وعمق التحليل وفقاً لموضوعه، وفي إطار التكامل المنهجي سوف يستعين الباحث بالمناهج العلمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية من أجل وصف الظاهرة موضوع البحث وتشخيصها وتحليلها بهدف لفت النظر إلى أبعاد هذه المشكلة الاجتماعية، والعواقب المترتبة عليها إضافة إلى الكشف عن أهم وأبرز عمليات التغير الاجتماعي المؤثرة فيها والتي من أهمها المنهج الوصفي والمنهج المقارن و المنهج التاريخي و منهج التقييم السريع للأوضاع ومنهج التحليل الإحصائي ومنهج البحوث المكتبية .

تنظيم الأسرة والخصوبة :

تواصل الخصوبة في أسبابها وآثارها بالعديد من الأبعاد الاجتماعية، والدينية، والقانونية والاقتصادية، ويعد استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أهم العوامل المباشرة التي تؤثر في معدلات الخصوبة، وقد بلغ معدل شيوع استخدام وسائل منع الحمل أو تنظيم الولادات حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية في ليبيا لعام 2006 حيث أكدت النتائج على أن⁽¹⁾:

ما يقرب (98%) من النساء يعرفن وسائل تنظيم الأسرة .

وحوالي (69%) من النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن من سن (15-49) سنة مارسن في فترة من فترات حياتهن نظاماً لمنع الحمل .

وسائل تنظيم الأسرة:

تتناول أدبيات تنظيم الأسرة العديد من المباحث الخاصة بالوسائل والأساليب المتبعة في آلية تنظيم الأسرة وعلاقتها بمعدلات الخصوبة، وتشير هذه الأدبيات إلى وجود آليتان تتبعان في تنظيم الأسرة هما: طرق منع الحمل الطبيعية "التقليدية". طرق منع الحمل الاصطناعية "الحديثة".

الشكل الآتي:

كما هي موضحة في



طرق تنظيم الأسرة الطبيعية :

تناولت مباحث تنظيم الأسرة العديد من الأساليب التي يمكن بها تنظيم الأسرة ، وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع هي :

تعد الرضاعة الطبيعية من أهم العوامل الإرادية المؤثرة على المباشرة بين الولادات للنساء اللاتي لم يمارسن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

العزل: وهي من أقدم الطرق لمنع الحمل التي رافقت العلاقات الجنسية للإنسان، وقد ورد ذكرها في التوراة وفي تراث بعض الأمم في العالم⁽⁵⁾ وتشتترط أن تكون بموافقة الزوج والزوجة. الطريقة الآمنة: وهي المدة التي تقوم على حقيقة إمكان منع الحمل في مدة قصيرة فقط من الدورة الشهرية⁽⁶⁾.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ص 57 .

⁵ - زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة وهبة، 1978، ص 119.

وطبقاً لرأي (كناوس) وهو طبيب نمساوي فإن أول إخصاب يتحدد بطرح (17) يوماً من عدد الأيام لأقصر دورة شهرية يمكن ملاحظتها من خلال السنة السابقة وأن آخر يوم للإخصاب يتحدد بطرح (13) يوماً من أطول دورة شهرية على سبيل المثال إذ كانت الدورات الشهرية المعروفة متفاوتة مابين 26-29 يوماً فإن مدة الإخصاب سوف تكون ممتدة من اليوم التاسع (17 - 26) إلى اليوم السادس عشر (13-29) من الدورة الحالية.

طرق تنظيم الأسرة الاصطناعية :

تشير العديد من الدراسات المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى وجود حزمة إجراءات وقائية للحد من الحمل بالطرق العلمية يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

الكيس المطاطي ويستعمل لمرة واحدة ويوفر حماية من بعض الأمراض التناسلية وتمنح ضماناً كبيراً لمستخدميها من حدوث حمل بنسبة عالية جداً تصل إلى (1) لكل 150-300 حالة.

المعقمات النسائية: وهي عملية طبية تعد من قبل إخصائيين في الأمراض التناسلية.

الحلقة: وهي عبارة عن حلقة دائرية مغطاة بمطاط وتوضع بمعرفة من قبل الطبيب المتخصص ولا يصح بقاؤها أكثر من ليلة.

الأقراص المانعة للحمل.

هـ - الأجهزة الرحمية "اللؤلؤ": ويتطلب استعمالها خبرة طبية متخصصة ومهمتها إعاقة تلقيح البويضة كما يمكن استخدامها لمدة طويلة ويجب تبديلها كل سنتين.

و - التعقيم: وهي وسيلة جراحية لمنع الحمل وهي متاحة لكلا الزوجين وعليهما أن يتفقا معاً ويعلماً أنهما قد لا ينجبان أبداً بعد إجرائها لعدم ضمان نجاح عملية استعادة الإخصاب في غالب الأحيان.

ز - الإجهاض: وهي عملية للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه بعد استقراره في الرحم بطرق شعبية أو طبية أما بعد نفخ الروح في الجنين فلا يجوز إسقاطه، وقد حددها الفقهاء بفترة زمنية وهي ثلاثة أشهر من الحمل، أما إذا مضى على الحمل أربعة أشهر فأكثر ونفخت فيه الروح فإن الاعتداء عليه جناية وقتل نفس بالاتفاق عند العلماء⁽¹⁾، ويجوز إسقاط الجنين في حالة وجود أطفال ضعفاء البنية والعقل أو خوفاً على سلامة الأم.

وتشير مجموعة من الدراسات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم الأسرة في ليبيا إلى أهم الوسائل المستخدمة في تنظيم الأسرة، وتؤكد على أن استخدام أقراص منع الحمل واللؤلؤ من أكثر الوسائل الحديثة شيوعاً في المجتمع الليبي، وتأخذ النساء في تأجيل استعمال هذه الوسائل إلى أن يصل عدد الأطفال في المتوسط ما بين (3-4) أطفال بهدف المباشرة بين الولادات كما أن نسبة ممارسة النساء لوسائل تنظم الأسرة ترتفع في الحضر عنها في الريف وبين المتعلقات أكثر من غير المتعلقات⁽¹⁾.

⁵ - طه حمادي الحديشي، جغرافية السكان، الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988، ص 139.

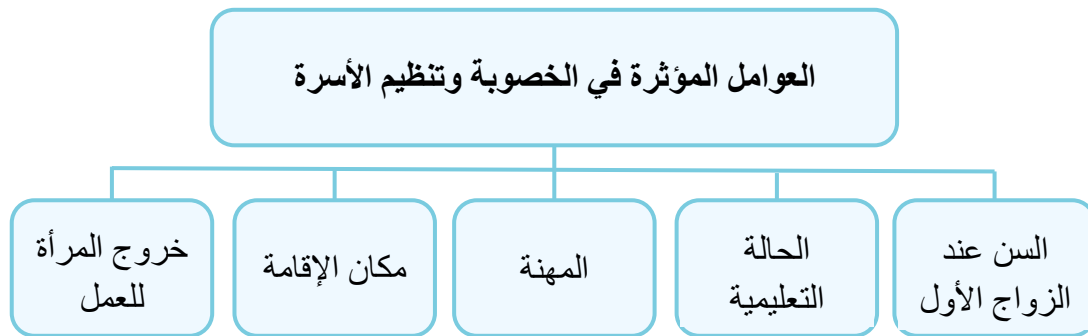
⁶ - طه حمادي الحديشي، جغرافية السكان، الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988، ص 139.

¹ - الصادق عبدالرحمن الغرياني، الأسرة أحكام وأدلة، مرجع سابق ذكره، ص 142 .

¹ - قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، التقرير الرئيس 1995، ص 234.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المؤثرة في تنظيم الأسرة وانعكاساتها على معدلات الخصوبة:

إن التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي حدثت في المجتمع الليبي أفرزت عدة تغيرات في تأسيس الأسرة ووظائفها وخصائصها التكوينية، فتغيرت بذلك معدلات الخصوبة نظراً لتغير مكانة المرأة بعد خروجها لسوق العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي إضافة إلى انتشار التعليم وزيادة السنوات التي يقضيها الشباب من الجنسين على مقاعد الدراسة والرغبة في مواصلة التعليم العالي إلى مراحل المتقدمة "الماجستير والدكتوراه"، وتغير النظرة إلى الأطفال وقيمتهم، واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد العدد المفضل من الأبناء بفضل انتشار وسائل تنظيم الأسرة، وتقدم خدمات الرعاية الصحية بصفة عامة، والصحة الإنجابية بصفة خاصة، من هذه المنطلقات أصبحت الأسر تفضل إنجاب عدد محدد من الأبناء، ويأملون من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأبنائهم الرفاهية الفردية والرفي الاجتماعي دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة، كذلك يمكن الوالدين من أن يمنحوا نصيباً كبيراً من العناية ومن الخدمات التي يحتاجون إليها في بلوغ أبنائهم أهدافهم المرسومة وتحقيق الرعاية الصحية المثلى لأفراد الأسرة، ويمكن إيجاز أهم العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية المؤثرة في تنظيم الأسرة والخصوبة في الآتي:



السن عند الزواج الأول :

يعد مؤشر السن عند الزواج الأول من بين أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة وتنظيم الأسرة، إذ يؤدي التبكير بالزواج إلى إطالة العمر الإنجابي للمرأة وزيادة فترة الخصوبة. وفي ليبيا تشير النتائج النهائية للتعدادات السكانية التي جرت خلال الفترة من 1973-1984 إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول بين الذكور والإناث حيث كانت السن عند الزواج الأول في عام 1973 بالنسبة للذكور 25 سنة وفي تعداد عام 1984 (27.3) سنة ثم في عام 1995 ارتفع إلى (31.3) سنة إلى أن وصل في عام 2006 إلى (33.9) سنة.

أما لدى الإناث فقد ارتفع أيضاً مؤشر السن عند الزواج الأول من سن (18.7) سنة عام 1973 إلى (23.0) سنة عام 1984 ثم بلغ (28.2) سنة عام 1995 إلى أن وصل إلى (31.2) سنة عام 2006⁽⁷⁾.

أي أن متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث ارتفع حوالي (12.5) سنة بين عامي (1973-2006).

وكان من نتيجة ذلك أن تأثرت مستويات الخصوبة في ليبيا والتي يعكسها الارتفاع المتواصل لمتوسط سن الإنجاب للإناث من (27.4) سنة في تعداد 1973 ليصل إلى (33.2) في تعداد 2006 ويفارق سيع سنوات خلال هذه الفترة⁽⁸⁾.

فإذا كانت مدة الخصوبة المتاحة لدى الأنثى هي 35 سنة (15-49) وضاعت منها في المتوسط 12 سنة تأخر، فلم يبق لديها فرصة للإنجاب سوى 23 سنة منها 9 سنوات الحمل فيها غير آمن، وهذا ما يسهم بالتأكيد في انخفاض معدلات الخصوبة، من هنا يجب النظر إلى موضوع السن عند الزواج الأول بنظرة علمية موضوعية مجردة في محاولة لإيجاد مخرج من هذه المشكلة والتي سبق للباحث أن أشار إليه في دراسة سابقة عن تأخر سن الزواج لدى الشباب في مدينة طرابلس عام 2003 والتي أكد فيها على ضرورة التفاعل بجدية مع هذه المشكلة الاجتماعية من قبل علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، والخبراء في شؤون الأسرة والعمل على إيجاد الحلول العلمية الكفيلة بعلاج هذه الظاهرة في المجتمع الليبي، والعمل على مراجعة القانون رقم 10 لسنة 1984 وتعديله بشأن الزواج والطلاق وأثارهما وإلغاء قيد تحديد السن أو تخفيضه من سن 20 سنة إلى 18 سنة إضافة إلى إيجاد نظام متكامل للدعم المادي للمقبلين الجدد على الزواج من صغار السن والمتمثل في توفير السكن وفرص العمل ومنح القروض للمقبلين على الزواج وبدون فوائد من خلال صناديق الزواج تعد لهذا الغرض داعمة ومشجعة للشباب المقبل على الزواج من أجل القضاء على هذه الظاهرة السلبية والتي تعد عاملاً من عوامل تغير السلوك الإنجابي الذي يؤثر سلباً على معدلات النمو الديموغرافي ويهدد بتناقص معدلات النمو التي لا تعوض الفاقد في السكان⁽⁹⁾.

الحالة التعليمية :

يعد التعليم من أهم العوامل المهمة المؤثرة في الخصوبة وفي تحقيق الرقي الاجتماعي والتقدم الاقتصادي للمجتمع، ويكتسب المستوى التعليمي للسكان أهمية خاصة حيث تنخفض الخصوبة باضطراد مع ارتفاع المستوى التعليمي؛ إذ إن النساء الحاصلات على التعليم الجامعي فما فوق يملن إلى الزواج في سن متأخرة مقارنة مع النساء الحاصلات على شهادة التعليم المتوسط، وغالباً ما تميل المجموعة الأولى إلى استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وهنا تبرز العلاقة القائمة بين التعليم ومعدلات

⁷ - الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعدادات السكانية للأعوام 1973 - 1984 - 1995 - 2006.

⁸ - الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد 2006، ص 58.

⁹ - محمد محمد الشريف، الأبعاد الاجتماعية المحددة لسن الزواج في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير (غير منشورة) طرابلس، جامعة طرابلس، 2003، ص 232.

الخصوبة، إذ إن التعليم يؤثر في مستوى الخصوبة من خلال تفاعله مع متغيرات وسيطة مثل العمر عند الزواج الأول واستعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وفي ليبيا حقق نظام التعليم تقدماً باتجاه تحقيق الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية (تحقيق شمولية التعليم الابتدائي لكامل الأطفال ذكوراً وإناثاً، وأينما كانوا، وذلك بحلول عام 2015)⁽¹⁰⁾ مع تواصل السعي لإحراز نجاح مماثل باتجاه النهوض بنوعية وجودة مخرجات العملية التعليمية لإحداث تغيير اجتماعي باتجاه تنمية بشرية مستدامة وهو أساس جوهري في التأثير على تحديد السن المناسبة عند الزواج الأول بالنسبة للجنسين ومن خلال النظر إلى بيانات الحالة التعليمية للسكان الليبيين الواردة في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006 يتضح أن الحالة التعليمية للسكان الليبيين تغيرت بشكل كبير فقد انخفض نسبة الأمية من (61.6%) في عام 1973 إلى أن وصلت إلى (11.5%) عام 2006. وكانت بين الإناث (72.9%) وبين الذكور (32.0%) في عام 1973. أما في عام 2006 فكانت لدى الإناث (16.9%) وعند الذكور بلغت (6.3%).

كذلك ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية من (0.6%) في عام 1973 إلى أن بلغت (14.9%) في عام 2006، من إجمالي السكان الليبيين⁽¹¹⁾. وتشير نتائج دراسة أجريت في نطاق المجتمع الليبي عن التحديث وتنظيم الأسرة إلى أنه كلما ارتفعت درجة الفرد في السلم التعليمي، ارتفعت درجة اتجاهه وممارسته لتنظيم الأسرة⁽¹²⁾.

ومع هذا ما يزال التعليم في ليبيا قاصراً عن مواجهة مشكلات الفجوة الرقمية التي تعنى المسافة بين من يمتلك المعرفة الرقمية ويوظفها ويطورها وبين من لا يمتلكونها أو يمتلكون بعضاً منها، وهي تعنى تخلف الأداء المعرفي في المجتمع ونقص القدرة والكفاءة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقصور في الاستجابة بكفاءة لمستجدات العصر، بحيث يكون للتعليم الذكي والبحوث العلمية المتطورة والتمكين من مهارات التعلم وعبور الفجوة الرقمية، لتحسين الواقع، وتحقيق طموحات المستقبل.

المهنة :

يعد موضوع المهنة من أهم العوامل المباشرة المؤثرة على معدلات الخصوبة لدى السكان خاصة في المجتمعات المتقدمة والنامية، ويقصد بها هنا نوع الوظيفة التي يقوم بها السكان في سن النشاط الاقتصادي (15-65) سنة وهو مؤشر لقوة العمل أو الرصيد المحتمل للقوى العاملة المتاحة للاقتصاد، وعليه فإن سرعة نمو هذه الفئة وتطور حجمها النسبي في مجموع السكان يعتبر ذا أهمية خاصة في تحديد معدلات الخصوبة وتواصلها مع التوجهات التنموية المرغوبة، فإذا كانت نسبة كبيرة من السكان تقع ضمن هذه الفئة العمرية فهذا يعني أن الجزء الأكثر من السكان قادر على الإسهام في

¹⁰ - الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، أهداف الألفية الثالثة، مرجع سابق ذكره، ص52.

¹¹ - النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006، مرجع سابق ذكره، ص53.

¹² - محمد أحمد الثني، التحديث وتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي، الاتجاه والممارسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس، 1995.

النشاط الاقتصادي، وهذا يعني إمكانية تحقيق أكبر مستوى دخل وإنتاج في حالة ما توفرت الظروف المناسبة لتوظيف هذه القوى البشرية وتنمية قدراتها ومهاراتها بما يتناسب ومتطلبات ومستجدات سوق العمل وانعكاس ذلك على معدلات الخصوبة نظراً لعدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية لهذه الفئة العمرية الفتية والتي في الغالب إما أن تكون متزوجة أو مقبلة على الزواج، فبعض المهن تحتاج لساعات طويلة من اليوم كما هو الحال في مهنة الطب والتمريض وهذا الأمر يتطلب البقاء خارج البيت لساعات طويلة الأمر الذي ينجم عنه التفكير في أسرة صغيرة الحجم "النوعية".

وكان من نتائج النمو المرتفع للسكان الناشطين اقتصادياً مقارنة بمعدل نمو مجموع السكان أن حققت معدلات النشاط الإجمالي للسكان ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع من (51.23%) عام 1973 إلى (69.68%) عام 2006 وكذلك سجل هذا المعدل كل مستوى النوع تطوراً هو الآخر يرتفع من (53.0%) إلى (70.14%) للذكور ومن (49.25%) إلى (69.18%) للإناث خلال الفترة من 1973 إلى 2006 وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الخصوبة خلال الفترة الماضية خاصة من (1973-1984) حيث وصل معدل النمو السنوي الصافي للسكان الليبيين إلى أعلى معدل له حيث بلغ (4.2%)⁽¹³⁾.

كما أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006 أن غالبية المشتغلين الليبيين يعملون في نشاط الخدمات العامة (الإدارة العامة والتعليم) وهؤلاء يشكلون ما نسبته (56%) من إجمالي المشتغلين الليبيين⁽¹⁴⁾.

كما تشير البيانات الإحصائية الواردة في النتائج النهائية للتعدادات السكانية إلى ارتفاع عدد العاملين من (423614) مشغلاً في عام 1973 إلى حوالي (1675880) مشغلاً في عام 2006. أي أن عدد المشتغلين قد تضاعف أربع مرات خلال الفترة 1973-2006 ومن الملاحظ أن عدد الإناث المشتغلات قد ارتفع من (28718) سنة 1973 إلى (477472) مشغلة في عام 2006 وهذا يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها ارتفاع نسبة الفئة العمرية للسكان الليبيين من سن 15-64 سنة الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي حيث نلاحظ ارتفاع مؤشر نسبة الإسهام في النشاط الاقتصادي من خلال المقارنة بين النسب خلال مجموعة من السنوات فقد كانت في سنة 1973 تصل نسبة الإسهام إلى (33.6%) ثم ارتفعت سنة 1984 لتصل إلى (42%) ثم إلى (45.9%) في عام 2006، وكذلك إسهام الإناث هي الأخرى أخذت في الارتفاع بشكل ملحوظ من (4.9%) عام 1973 لتصل نسبة مشاركتهن في عام 2006 إلى (26.4%).

ويرجع هذا إلى عدة عوامل اجتماعية وديموغرافية متشابكة تشجع مشاركة المرأة في سوق

العمل والنشاط الاقتصادي نوجزها في الآتي:

خلق فرص عمل ملائمة وظروف المرأة.

تأمين سبل التعليم والتدريب والتأهيل المهني.

¹³ - النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006 ، مرجع سابق ذكره، ص40.

¹⁴ - النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006 ، مرجع سابق ذكره، ص66.

تأمين الأجر الموازي لقيمة العمل.

المساواة بين الجنسين في الأجور والمهيا والمزايا.

توفير مختلف أشكال الخدمات المساعدة التي تساعد المرأة في تربية الأطفال وإدارة شؤون البيت من أجهزة ومعدات منزلية تساعد الزوجة على أداء وظائفها المنزلية.

توفير دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل أو بالقرب منها.

إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع على خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل.

ومن المعروف أن لكل مهنة وعمل مستوى من الدخل ومستوى من التعليم تكسب صاحبها عادات وتقاليد ومعايير خاصة بمهنته والبيئة المحيطة بالفرد⁽¹⁵⁾.

وتشير نتائج دراسة حول التحديث وتنظيم الأسرة أجريت داخل نطاق المجتمع الليبي إلى الآتي:

أن المرأة العاملة أكثر تقبلاً لأسلوب تنظيم الأسرة من المرأة غير العاملة.

كلما زاد اهتمام الفرد ووعيه بمسؤولياته في تحقيق مستقبل أفضل لأبنائه وأسرته ارتفعت درجتي

اتجاهه وممارسته لتنظيم الأسرة⁽¹⁶⁾.

مكان الإقامة :

يشير مفهوم الإقامة إلى دراسة توزيع السكان حسب أماكن إقامتهم في المناطق الريفية والحضرية حيث يعني الأول مكان الأرياف، أما الثاني فمكان الحواضر أو المدن، ولا يوجد تعريف جامع لمفهوم الحضر والريف يمكن تطبيقه على كل التجمعات، وإجراء المقارنات فيما بينهما، ومما لا شك فيه وجود علاقة قوية بين الخصوبة ومكان الإقامة، حيث تؤكد العديد من الدراسات الديموغرافية على زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الحضر مع ارتفاع المستوى التعليمي للنساء المتزوجات مقارنة مع النساء المتزوجات في الريف اللاتي يفضلن إنجاب أكبر عدد من الأبناء خاصة في حالة تكرار ولادات الإناث إضافة إلى القيمة الاقتصادية للأبناء في المجتمعات الريفية، لا سيما وأن تكلفة تربية الأبناء في الريف تعد زهيدة جداً مقارنة بالحضر.

وفي ليبيا تعرف أماكن الإقامة الحضرية بأنها تلك التجمعات السكانية التي تقع في مراكز البلدان والتي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة فأكثر حتى وإن لم تقع في مراكز البلديات وتشير البيانات الواردة في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006 أن معدلات التحضر في المجتمع الليبي تطورت بشكل سريع من خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث شهد سكان الحضر تطوراً من ناحيتي العدد المطلق والأهمية النسبية، فقد ارتفع عدد سكان الحضر من (1.344) مليون وثلاثمائة وأربعة وأربعون ألف نسمة في عام 1973 إلى (4.671) أربعة ملايين وستمئة وواحد وسبعون ألف نسمة عام 2006 أي تضاعفت إلى أكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة، وتطور بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (3.9%) ونتيجة لهذا التطور فقد ارتفعت نسبة التحضر من (59.8%)

¹⁵ - محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتضيق، القاهرة، دار المعارف 1989، ص 135.

¹⁶ - محمد أحمد النثي، التحديث وتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي، مرجع سابق ذكره، ص 135.

عام 1973 إلى (88.2%) عام 2006، ومن ثم انخفضت نسبة سكان الريف من (40.2%) إلى (11.8%) خلال نفس الفترة (17).

كما بلغ عدد السكان الحضر في تعداد 1995 (3747265) نسمة ووصل في سنة 2006 إلى (4670858) نسمة.

وكذلك انخفض حجم الأسرة من (6.95) في عام 1995 إلى (5.97) في عام 2006 (18). وبطبيعة الإقامة في الحضر فإن تأثير الإقامة في المدينة يصبح واضحاً على السكان المقيمين فيها من خلال نمط المعيشة الحديثة، والذي يتجسد في صغر حجم الأسرة من حيث عدد الأولاد، وكذلك من حيث حجم المسكن الذي لا يسع إلا لعدد قليل من الأفراد، وبهذا أصبحت الأسرة أصغر حجماً وأقل عدداً، بحكم الإقامة في المدينة، ويرجع هذا الانخفاض التدريجي في حجم الأسرة إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة والرغبة في تنظيم الأسرة وتغيير بنائها الاجتماعي، وتغيير وظائفها (19).

مشاركة المرأة في سوق العمل والنشاط الاقتصادي :

تعد وضعية المرأة في سوق العمل مفتاحاً لفهم معدلات الخصوبة، وتؤكد العديد من الدراسات على أن مكانة المرأة في المجتمع تقرر بدرجة كبيرة مدى قبولها مستوى معيناً من الخصوبة، وهذه الوضعية هي في الواقع مفهوم عريض يشمل مظاهر متعددة من حياة النساء، كدرجة وصول النساء إلى الموارد المادية أو سيطرتهم عليها (الغذاء - الدخل - الأرض - أشكال أخرى من الثروة) والموارد الاجتماعية (المعرفة - القوة - الاعتبار) بمعنى درجة تمتعها بالهبة والاحترام في العائلة والجماعة والمجتمع (20). وأصبحت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية اليوم واقعاً ملحوظاً ويلاقي عمل المرأة خارج البيت قبولاً واسعاً، وصارت هذه المشاركة أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وارتفعت مشاركتها في الموارد البشرية إلى ما يقارب الخمسين في المائة في أكثر من مجتمع.

وفي المجتمع الليبي أسهمت المرأة في النشاط الاقتصادي منذ القدم، فعندما كانت الزراعة والرعي أهم مجالين للنشاط الاقتصادي، أسهمت المرأة بنصيب كامل إلى جانب واجباتها المنزلية، كما أسهمت أيضاً بنصيب كبير في الصناعات التقليدية (21).

وينطلق عمل المرأة في المجتمع الليبي من عدة مصادر ثقافية واجتماعية مهمة هي:

التراث الاجتماعي الليبي.

علاقات السلطة بين الرجل والمرأة.

¹⁷ - على الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، مرجع سابق ذكره، ص 46.

¹⁸ - النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006، مرجع سابق ذكره، ص 74-78.

¹⁹ - محمد محمد الشريف، المحددات الاجتماعية والديموغرافية لبناء الأسرة الحضرية في المجتمع الليبي، (أطروحة دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس، 2012، ص 130.

²⁰ - هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، دراسة حالة العراق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 82.

²¹ - تقرير التنمية البشرية لعام 2006، المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف، طرابلس، 2006، ص 64.

مفهوم الدولة الحديثة وبناء مجتمع الحداثة (22).

كما تعرض المجتمع الليبي نتيجة لاكتشاف النفط إلى حدوث تغيرات مهمة أدت إلى تغيرات نتج عنها ارتفاع متوسط دخل الفرد، وتوفر فرص العمل، وانتشار مظاهر الاستهلاك الترفي وارتفاع مؤشر النفقات في الوقت الذي أصبحت فيه الكماليات من ضروريات الحياة اليومية، وأصبحت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من المسلمات حتي تتمكن الأسرة من تلبية جميع مطالبها وضمان مستقبل مشرق لأبنائها، ومع هذا ما تزال معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيفة من الأساس، فقد سجلت تحسناً في السنوات الأخيرة و على رغم من ذلك فإنه لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات المرغوبة، حيث إن معدل مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي لم يتعد (26.5%) عام 2006 لجميع الأعمار وبلغ أعلى معدل للفئة العمرية (25-44) سنة وبمستوى يصل إلى (43.46%) (23).

أما من حيث التشريعات النافذة، لا توجد أي عوائق أمام عمل المرأة في المجتمع الليبي لممارسة العمل حيث تبيح التشريعات الليبية للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة وفق ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية كما أنها تنص أيضاً على ضرورة تقديم الدعم المادي لهن على شكل قروض مالية للراغبات في إقامة مشاريع صغرى أو متوسطة (24).

وأخيراً أصبحت المرأة في ليبيا تسهم في بناء الاقتصاد الوطني من خلال إقامة الشركات التجارية والصناعية وإدارتها وأصبح لهن مجلس لسيدات الأعمال ونقابة تراعي مصالحهن وتعالج الاختناقات التي تعترض تنفيذ أنشطتهن الاقتصادية المختلفة، ناهيك عن مشاركتهن في النشاط الثقافي والسياسي ودخول الانتخابات البرلمانية وتبوء المقاعد والحقائب الوزارية بالدولة.

وتفيد نتائج دراسة حول التحديث وتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي إلى أن المرأة العاملة أكثر تقبلاً لأسلوب تنظيم الأسرة من المرأة غير العاملة وكذلك كلما زاد اهتمام الفرد ووعيه بمسئوليته في تحقيق مستقبل أفضل لأبنائه وأسرتهم ارتفعت درجة اتجاهه وممارسته لتنظيم الأسرة، إضافة إلى اتفاق جميع الباحثين على أن كثرة عدد الأبناء في هذا العصر يعد مشكلة اجتماعية ينبغي للباحثين دراستها واقتراح الأساليب العلمية لعلاجها (25).

وقد تكون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على انخفاض معدلات الخصوبة في ليبيا نظراً لزيادة استخدام النساء لوسائل تنظيم الأسرة حتى تستطيع التوفيق بين دورها كزوجة وربة بيت من الدرجة الأولى ووظيفتها كصاحبة شركة، أو مصنع، أو موظفة بإحدى الوظائف العامة.

انعكاسات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على معدلات الخصوبة :

²² - تقرير التنمية البشرية 2006، المرجع السابق ص 64.

²³ - التقرير الأول لحالة السكان في ليبيا، مرجع سابق ذكره، ص 114.

²⁴ - تقرير التنمية البشرية لعام 2006، طرابلس، مرجع سابق ذكره، ص 72.

²⁵ - محمد أحمد النقي، التحديث وتنظيم الأسرة، مرجع سابق ذكره، ص 136.

هناك العديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض والتي لها دور أساسي في عملية تشجيع المرأة وجذبها إلى الإسهام في النشاط الاقتصادي خارج البيت لقاء أجر، ويمكن ردها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وسياسية تدفع باتجاه مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من الإمكانية إلى الواقع بمعنى إيجاد الظروف التي تسهم في تشجيع خروج المرأة إلى العمل من خلال توفير فرص عمل ملائمة لطبيعة المرأة، وتأمين سبل التعليم والتدريب والتأهيل المهني لها إضافة إلى إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في قيمة الأجر في العمل الموازي أو المساوي لعمل الرجل وكذلك تأمين مختلف أشكال الخدمات التي تساعد المرأة العاملة على تربية الأطفال وإدارة شؤون المنزل، منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يأتي:

توفير دور الحضانة ورياض الأطفال داخل المؤسسات الخدمية وترقية نوعية رياض الأطفال. إتاحة فرص التعليم والتدريب والتأهيل أمام المرأة وتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه مع تواصل السعي لإحراز نجاح مماثل باتجاه النهوض بنوعية مخرجات العملية التعليمية وجودتها. توفير الأدوات والمعدات المساعدة في الأعمال المنزلية والتي تساعد في تخفيف عبء العمل المنزلي وعبء تربية الأطفال.

المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل والتعليم والتدريب والتأهيل، وكذلك في الأجور والمزايا والمهايا التي يتحصل عليها الرجل نظير المشاركة في الاجتماعات والدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل المحلية والخارجية.

تأسيس برنامج وطني لتمكين المرأة من توسيع دائرة مشاركتها بالنشاط الاقتصادي. إصدار التشريعات الداعمة لعمل المرأة من خلال اقتراح حزمة من الإجراءات التنفيذية التي تنظم سوق العمل وتساهم في تطويره من خلال مشاركة المرأة وتجاوز كل التشوهات ووقف التدهور في فرص العمل وإقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص العمل.

وتؤكد العديد من الدراسات الديموغرافية التي أجريت في البلدان المتقدمة والنامية على أن المكانة الأفضل للمرأة ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الخصوبة. كما أن نظام القرابة الأبوي "البطرياركي"، ودفع المهر، والزواج المبكر، والتمييز بمعنى العزل الاجتماعي لجنس دون الآخر، وتفضيل الذكور على الإناث ومحدودية التواصل الزوجي، هي عوامل تسهم في بقاء الخصوبة مرتفعة، لذلك فإن مكانة المرأة في المجتمع من شأنها أن تحدد السرعة التي يحدث بها التغير الديموغرافي في المجتمع⁽²⁶⁾.

العوامل الاقتصادية :

السكن :

السكن أو المنزل هو مكان الإقامة الذي يجد أفراد الأسرة فيه المأوى والأمان والراحة والسعادة، وهو من العوامل المهمة المؤثرة في الخصوبة، ولا يمكن تحقيقه إلا بالتصميم المعماري الملائم مع أسلوب حياة أفراد الأسرة، ونمط ثقافة المجتمع، ونمط الأسرة وحجمها، وهو مطلب اجتماعي وثقافي

²⁶ - هاشم نعمة فياض، مرجع سابق ذكره، ص 85.

ويشتمل على كافة التسهيلات، والمعدات الخاصة بالنظافة والطبخ، والتدفئة، والإنارة والتبريد، وجميع سبل الراحة التي تحتاجها الأسرة، وهو حق من حقوق كل إنسان ومُعترف به دولياً حسب ما تنص عليه المادة رقم (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة) (27).

ولقد تطور المسكن مع تطور الإنسان والمجتمع، وارتبط ارتباطاً وثيقاً مع حاجات المجتمع وتطلعاته، وبالمستوى المعيشي لأفراد الأسرة وينبغي أن تتفق الوحدات السكنية مع السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

وتشير الدلائل في المدن العربية الكبرى إلى أن الإسكان هو إحدى أكبر المشكلات التي تعاني منها المدن إن لم يكن أكبرها؛ إذ بلغت درجة التزاحم في القاهرة سنة 1960 (2.8) فرد في كل غرفة (28) وفي عمان إلى (2.0) فرد في كل غرفة.

وتعد مشكلة الإسكان الحضري في الدول النامية ومن بينها ليبيا من أهم المشكلات الاجتماعية وأبرزها حيث انعكست مشكلة تأخر تنفيذ المخططات العمرانية إلى تفاقم أزمة السكن وعدم استجابة الرصيد السكني للطلب الاجتماعي على السكن وخاصة بعد صدور القانون رقم (4) لسنة 1978م بشأن نزع الملكية العقارية والذي تم بموجبه نزع الملكية العقارية من أصحاب العقارات وتمليكها للقائمين فيها وحرمان أصحابها من الاستفادة من دخلها المادي، الأمر الذي نجم عنه إيقاف نشاط الاستثمار العقاري لدى القطاع الخاص وتولي الدولة لهذه المهمة، الأمر الذي نجم عنه ما يأتي:

تفاقم مشكلة السكن وتدني مستوى المعيشة بالعشوائيات المختلفة الموجودة على أطراف المدن الرئيسية وخاصة في مدينة طرابلس وبنغازي مع تفاقم مشاكل الانحراف والجريمة. تأخر سن الزواج وبرز ظاهرة العنوسة.

تنامي مشكلة انخفاض معدلات النمو الديموغرافي وانخفاض معدلات الخصوبة بشكل عام. ظهور نمط الأسرة الممتدة في المدن من خلال إضافة سكن للأبناء على سطوح مباني الأسرة وزيادة طوابق على المباني وتشويه المظهر العمراني للمدينة .

الدخل :

يعد مؤشر الدخل من أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة، وهو وسيلة مهمة للتنمية الإنسانية ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة؛ لتحقيق ذلك ويجب أن تترجم منافع الدخل من خلال شتى النشاطات إلى تحسين جوانب رفاه الإنسان المختلفة (29).

ويعتبر نقص الدخل واحداً من أهم المعايير الرئيسية لتحديد الفقر، وهو عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق، ويصنف نقص دخل الأفراد إلى فقراء أو أشد فقراً ومعرضين

27- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة شؤون الإعلام، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ص13.

28- فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب.ت، ص136.

29- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص14.

للإفقار، ويتطلب خطأً دولياً محدداً ليفصل بين تلك الفئات، له قيمة ثابتة عبر الزمن، وبين المناطق والفئات، بمعنى أن يكون هناك شخصان لهما نفس الاستهلاك يصنفان على أنهما فقيران بغض النظر عن الزمان والمكان، وتم تقديره بدولار واحد أمريكي يومياً للفرد، ويمكن الحصول عليه من المسوحات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى المعيشة (30).

وتعكس الأهداف التنموية للألفية عزم قادة دول العالم خلال اجتماعهم في القمة العالمية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في الربع الأخير من عام 2000 بأن تتعاون دول العالم على تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تحسين مستوى حياة سكان العالم أطلق عليها الأهداف التنموية للألفية الثالثة. وهي ثمانية أهداف عامة حددت لها غايات ونسب إنجاز يجب الوصول إليها بحلول عام 2015. وقد اتفق قادة دول العالم أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990-2015 على وجوب تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة وهو (تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف) بالنسبة للأشخاص الذين يقل دخلهم عن أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

وفي ليبيا تتجه الجهود الوطنية من خلال برامج الضمان الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل إلى تحقيق تحسين مستوى المعيشة من خلال جملة من الإجراءات والقرارات الداعمة لربط الدخل بالاستجابة لمتطلبات المعيشة إضافة إلى صدور تشريعات ضامنة لوجود شبكة الأمان الاجتماعي ممثلة في نظامي التقاعد والتضامن الاجتماعي يتم بموجبها توفير الدخل والرعاية والخدمات لكل من انقطعت بهم سبل العيش وانقطع عنهم الدخل نتيجة تعرضهم للمرض والعجز وحالات التيتيم والترمل والشيخوخة. وتختلف أوضاع الأسر المعيشية باختلاف المتغيرات الاقتصادية كسلم الاحتياجات المتجددة ودالة التفضيل وتبعاتها وقد حدد في ليبيا تقدير خط الفقر المدقع بمبلغ 336 دينار شهرياً لأسرة تتكون من ستة أفراد وخط الفقر المطلق بمبلغ 418 ديناراً شهرياً لنفس الأسرة حسب نتائج مسح الإنفاق والدخل العام 2002-2003 (31)، أما اليوم فلا يمثل هذا الرقم قيمة، ولم يعد يكفي لسد احتياجات الأسرة لمدة أسبوع واحد فقط، بل والأكثر من ذلك لم يعد يكفي هذا الرقم الزهيد لإجراء كشف طبي لدى مركز طبي متخصص لفرد من أفراد الأسرة، في ظل أزمة ارتفاع الأسعار التي يشهدها المجتمع الليبي اليوم في جميع أوجه الصرف خاصة بعد أن تجاوزت قيمة الدولار الواحد إلى أكثر من خمسة دينارات ليبية وإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وإنخفاض صادرات ليبيا من البترول هذا بالإضافة إلى جشع وطمع البعض من التجار والذين قاموا برفع بعض الأسعار إلى أكثر من 100%).

ونتيجة لتغير ظروف الحياة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والأمنية والسياسية كل ذلك أدى إلى اختفاء النظرة إلى الأطفال كقيمة اقتصادية، حيث حلت القيم المعاصرة محل القيم السابقة بالنسبة للأهمية الاقتصادية للأطفال حيث أصبح الأطفال من الناحية الاقتصادية عبئاً بدلاً من أن يكونوا مصدراً للمساعدة وزيادة الدخل.

³⁰ - مفيدة الزقوزي، الفقر - المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس رؤية لفهم الفقر الحضري، مجلة الجامعة المغاربية، العدد التاسع، 2010، ص 189.

³¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، قطاع البحوث والدراسات، حساب خط الفقر ومعايير توزيع الثروة، دراسة (غير منشورة)، طرابلس، 2000.

النتائج

يتأثر موضوع تواصل تنظيم الأسرة مع الخصوبة بجملة من المعطيات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والدينية ذات التأثير المباشر على معدلات النمو الديموغرافي في المجتمع الليبي، ومن خلال التحليل العميق لنتائج الإحصائيات الحيوية والنتائج الأولية والنهائية للتعدادات السكانية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق وتقارير التنمية البشرية ونتائج الدراسات والأبحاث التي أجريت في نطاق المجتمع الليبي تمكن التوصل إلى صياغة النتائج الآتية :

- القيام بنشر الوعي الاجتماعي الديموغرافي حول أهمية وفعاليات تنظيم الأسرة .
- اتباع أسلوب المبادعة بين الولادات؛ لتحسين نوعية المواليد وفقاً للمشورة الطبية المتخصصة .
- تأسيس مراكز متطورة لتقديم الاستشارات الطبية والأسرية، وبيان أهمية تنظيم الأسرة .
- تمكين الشباب المقبلين على الزواج والإنجاب من فهم وتطبيق متطلبات الصحة الإنجابية .
- ضمان أمومة آمنة والمحافظة على صحة الأم والجنين .
- دعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية .
- تجنب الزواج من الأقارب وانعكاساتها على صحة المواليد .
- تحصين الأمهات والأطفال ضد الأمراض السارية والمعدية والسيطرة على خصوبتها .
- تحسين نوعية السكان وبناء قدراتهم والتصدي بكفاءة لمهددات الأمن الديموغرافي .
- تشجيع الشباب على الزواج المبكر .
- مراجعة وتعديله القانون رقم (10) لسنة 1984 بشأن أحكام الزواج والطلاق وآثارهما، وإلغاء قيد السن أو تخفيضه من سن (20) سنة إلى سن (18) سنة .
- إقامة مشاريع الإسكان الشبابي لتشجيع الشباب على الزواج .
- تقديم قروض ميسرة للشباب المقبلين على الزواج .
- تشجيع زواج الأرمال والمطلقات .
- تشجيع الأسر على الإنجاب من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية (مجاناً) والدفع باتجاه زيادة عدد معدلات المواليد .
- رفع قيمة علاوة العائلة بما يتوافق والأسعار السائدة في السوق اليوم .
- تحقيق بعض متطلبات الأمن والسلم الاجتماعي .

الخلاصة

تتفاعل معطيات ومؤشرات تنظيم الأسرة مع جملة من المتغيرات السكانية والاقتصادية والاقتصادية والصحية والدينية والثقافية والقانونية في اتجاهات مختلفة نحو الزيادة والتناقص في استخدام وسائل تنظيم الأسرة ويأتي معطى الخصوبة ضمن أهم معطيات التغيرات الديموغرافية في تعاقبها زمانياً ومكانياً وهي بالتالي تمثل عاملاً ينبغي أن يحسب حسابه بدقة في اتجاه الاهتمام بالمعطى الديموغرافي في سياق تحقيق المقدرة التنافسية للسكان وضمان معطيات الأمن الديموغرافي .

ومن خلال تحليل العوامل المؤثرة في تنظيم الأسرة وانعكاساتها على معدلات الخصوبة في المجتمع الليبي يتبين أن النمو السكاني (المواليد و الوفيات و الخصوبة والهجرة) هي أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني حيث شهد معدل المواليد الخام مستويات مرتفعة طيلة الفترة من (1975 - 1990) تراوحت بين (41 - 49) في الألف واستمرت في حدود (24 - 23) في الألف تقريباً حتى عام 2009 وانعكس هذا الارتفاع على معدل المواليد الخام الذي تراوح ما بين (44.5 - 49.6) في الألف حتى بداية التسعينيات ثم أنخفض فيما بعد فتراوح ما بين (3.0% - 3.6%) ومنذ ذلك التاريخ يمكن القول أن ليبيا قد خرجت من نطاق معدلات الخصوبة العالية السائدة في معظم الدول العربية، وأظهرت نمطاً جديداً من الخصوبة هو الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة ويتضح ذلك من خلال نتيجة الارتفاع في نسبة العزوبية للفئات العمرية ممن هم في سن الزواج خاصة بين الإناث؛ إذ سجلت معدلات الخصوبة إنخفاضاً ملحوظاً من (1.13) طفل للمرأة سنة 1973 إلى (0.38) طفل سن 2006⁽¹⁾.

وتابعت لذلك معدلات الخصوبة انخفاضها خلال فترة الثمانينيات من (8.7) مولود لكل امرأة في منتصف الثمانينيات إلى (5.65) مولود لكل امرأة في الفترة من 1985 إلى سنة 1990 وواصلت انخفاضها لتصل إلى (3.02) مولود لكل امرأة في الفترة ما بين عامي (2000-2005)⁽²⁾.

الأمر الذي يترتب عليه انخفاضاً مقارباً في نسب الإعالة وفي تنامي فئة السكان في سن العمل الاقتصادي، وتزداد نسبة الإعالة لفئة كبار السن من الجنسين الأمر الذي يستوجب وضع الخطط والبرامج الكفيلة بضمان توفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية والصحية اللازمة لهم وتجنبهم العديد من الصعوبات والمشاكل وفقاً لشبكة من الأمن والأمان والتضامن الاجتماعي .

(1) مجلس التطوير الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص 46 .

(2) حسين فرج رهيط، التطورات السكانية والاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

مصادر البحث ومراجعته

- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة وهبة، 1978م.
- الصادق عبد الرحمن الغرياني، الأسرة أحكام وأدلة، زليتن دار ومكتبة بن حموده للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2007م.
- طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988م.
- على الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس، الجامعة المغاربية، ط1، 2010م.
- علي عبدالرازق جلبلي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط4-1992م.
- فتحي محمد أبوعيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب.ت.
- محمد أحمد النثي، التحديث وتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي، الاتجاه والممارسة، رسالة ماجستير (غير منشورة) طرابلس، جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، 1995م.
- محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتضيق، القاهرة، دار المعارف 1989م.
- محمد محمد الشريف، الأبعاد الاجتماعية المحددة لسن الزواج في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير (غير منشورة) طرابلس، جامعة طرابلس، 2003م.
- محمد محمد الشريف، المحددات الاجتماعية والديموغرافية لبناء الأسرة الحضرية في المجتمع الليبي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة طرابلس، 2012م.
- هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية: دراسة حالة العراق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
- الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، أهداف الألفية الثالثة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م.
- المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف، طرابلس، تقرير التنمية البشرية 2006م.
- قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي 1995م.
- مفيدة الزقوزي، الفقر - المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس رؤية لفهم الفقر الحضري، طرابلس، مجلة الجامعة المغاربية، العدد التاسع، 2010م.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعديلات السكانية للأعوام 1973 - 1984م - 1995 - 2006م.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، قطاع البحوث والدراسات، حساب خط الفقر ومعايير توزيع الثروة، دراسة (غير منشورة)، طرابلس، 2000م.